

المحركات الرئيسية للتوجه نحو الاستثمار في التكنولوجيا المالية The main drivers of the trend towards investment in Fintech

بن لخضر عبد الغني^{1*}

¹ جامعة طاهري محمد (بشار) ، benlakhdar.abdelghani@univ-bechar.dz

تاريخ الاستلام (Received): 2024/01/24 ؛ تاريخ المراجعة (Revised): 2024/01/30 ؛ تاريخ القبول (Accepted): 2024/02/05

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى التطرق إلى المحركات الرئيسية التي تدفع المستثمرين إلى ضخ رؤوس أموالهم ومساهماتهم في الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية، من خلال عقد الصفقات الضخمة في شتى مخرجات وتطبيقات هذا القطاع الذي لا ينفك يتوسع ويزداد نشاطه. باستخدام المنهج الوصفي التحليلي عولجت متغيرات الدراسة. وقد تم التوصل إلى أن هناك الكثير من الدوافع أهمها المنتجات ذات المزايا العديدة المطروحة من طرف هاته الشركات والتي ساهمت في استقطاب شرائح كبيرة من العملاء ساهموا بدورهم في زيادة أرباحها وتعزيز مراكزها المالية. وعوامل أخرى أيضا تعلقت أساسا بالتشجيعات الحكومية والضغط السياسية من طرف المجتمعات المدنية.

الكلمات المفتاح : شركات ناشئة ؛ تكنولوجيا مالية ؛ محركات ؛ استثمار.
تصنيف JEL : E42 ؛ G21 ؛ L86

Abstract :

This study aims to explore the main drivers that motivate investors to inject their capital and contributions into financial technology startups, through the signing of massive deals in various outputs and applications of this sector, which is constantly expanding and increasing its activity. Using the descriptive analytical approach, the study variables were treated. It was found that there are many motivations, the most important of which are the products with many advantages offered by these companies, which contributed to attracting large segments of customers who in turn contributed to increasing their profits and strengthening their financial positions. There are also other factors that mainly relate to government incentives and political pressure from civil societies.

Keywords: Startups; Fintech; Drivers; Investment.

Jel Classification Codes : E42 ; G21; L86

* Corresponding author, e-mail: benlakhdar.abdelghani@univ-bechar.dz

1- تمهيد :

دخل القطاع المالي والمصرفي في حلقة من الاضطرابات الكبيرة عقب الأزمة المالية الاقتصادية في عام 2008، عرف من خلالها أن مقدمي الخدمات المالية والمتمثلين أساسا في البنوك، يمكن أن يشكلوا خطرا دائما على الحياة المالية -وبالتالي الاقتصادية- في أي وقت، ما دفع هيئات الرقابة المصرفية أهمها لجنة بازل، إلى فرض رفع مستوى الاحتياطات القانونية الخاصة بها، ما شكل ذلك عبئا كبيرا على البنوك وتسبب في حل العديد منها. وقد وجد الكثير من المصرفيين وأصحاب الخبرة في القطاع المالي- في أعقاب ذلك- أنفسهم في عالم البطالة دفعهم ذلك للتفكير في إيجاد الحلول من أجل الخروج من دائرة الإفلاس، مما جعل الكثير منهم يفكرون في ابتكار طرق للتمويل من خلال الشروع في مغامرات مالية (الاستثمار في رأس المال المغامر). مستخدمين في ذلك أحدث البرامج والوسائط التكنولوجية. ومنهزين تخوف الكثير من عملاء النظام المصرفي لاستقطاب أكبر قدر منهم.

من هنا انبثق مصطلح FINTECH والذي يعتبر مزيجا بين كلمتين بالإنجليزية Financial و Technology ونتج عن كل هذا، جملة من المنتجات المبتكرة -بعيدا عن الوسطاء التقليديين كالبنوك والمؤسسات المالية المختلفة-، اتسمت بمزايا الجودة العالية من قلة في التكاليف، وسرعة في الأداء ودقة في الإجراء. أدى كل ذلك إلى استقطاب العديد من الباحثين عن طرق أكثر نجاعة لإجراء عملياتهم المالية توفر لهم الراحة وتضمن أمن بياناتهم.

وقد عرفت التكنولوجيا المالية نموا كبيرا وانتشارا واسعا، جذب العديد من العملاء الذين فضلوا الخروج من القطاع المالي التقليدي، واستطاعت تحقيق مستوا كبيرا من الشمول المالي، ما نتج عنه عقد عدد هائل من الصفقات في مختلف المخرجات التي أفرزتها، وتحقيق أرقام ضخمة في حجم الاستثمارات، يرجع كل ذلك إلى العديد من المسببات والعوامل التي دفعت الكثير من المتعاملين إلى التوجه نحو التفكير في استثمار ثرواتهم في الشركات الناشئة في هذا القطاع.

الإشكالية والتساؤلات الفرعية:

من هنا يمكن أن نطرح الإشكالية التالية: ما الذي يدفع أصحاب رؤوس الأموال نحو الاستثمار في التكنولوجيا المالية؟

ولتبسيط هاته الإشكالية تأتي الأسئلة الفرعية التالية:

✓ ما هو مفهوم التكنولوجيا المالية وما أهم مخرجاتها؟

✓ ما هو حجم الاستثمار في هذا القطاع؟

✓ ما هي الدوافع التي حولت أنظار المستثمرين للتوجه نحو اختيار ضخ رؤوس أموالهم في هذا القطاع؟

الفرضيات: للإجابة على السؤال الرئيسي يمكن طرح الفرضية الرئيسية التالية:

هناك العديد من المحركات المتعلقة بالتركيبية البشرية الحالية والتطور التكنولوجي، والمزايا المصاحبة للمنتجات المبتكرة. وكفرضيات فرعية:

O هناك دوافع شخصية متعلقة بعملاء الصناعة المالية المبتكرة وتطورات النمط الاستهلاكي.

O تنمو الاستثمارات في التكنولوجيا المالية بشكل كبير مدفوعة بالتطورات التكنولوجية.

O للأنظمة الحكومية والسياسات العامة دور كبير في تشجيع الاستثمار في مخرجات التكنولوجيا المالية.

أهمية الموضوع:

إن الأرقام المحققة في قطاع التكنولوجيا المالية سواء من حيث عدد الصفقات أو حجم رؤوس الأموال التي تضخ في هذا القطاع كل فترة مع النمو المتزايد من عام لآخر، تستدعي البحث عن الدوافع التي توجه المستثمرين نحو اختيار الدخول في غمار الاستثمار في هذه الصناعة،

أهداف الدراسة:

- الإلمام بالمفاهيم المتعلقة بالتكنولوجيا المالية.

- معرفة أهم مخرجات التكنولوجيا المالية وحجم الاستثمارات المتعلقة بكل تطبيق من تطبيقاتها.

- معرفة الدوافع المحفزة للاستثمار في أنشطة التكنولوجيا المالية.

الدراسات السابقة:

*دراسة Financial Technology and Venture Capital للباحث Douglas J. Cumming جويلية 2018

أنت إشكالية البحث كالتالي: أين تجري استثمارات رأس المال الاستثماري في مجال التكنولوجيا المالية حول العالم؟ ما هو دور العوامل المؤسسية في تخصيص الدولي لرأس المال الاستثماري في مجال التكنولوجيا المالية؟ حيث وضع البحث أن ~~هذه~~ ملحوظا ، في نمط استثمارات رأس المال الاستثماري في مجال التكنولوجيا المالية حول العالم مقارنة بالأنواع الأخرى من الاستثمارات وذلك بعد الأزمة المالية العالمية. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج طرحتها كما يلي:

- تمكنت الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية من جمع مبالغ كبيرة من رأس المال ابتداء من الأزمة المالية الأخيرة.
- السياسات العامة تحفز رأس المال الاستثماري في مجال التكنولوجيا المالية.
- يمكن للمراجعة التنظيمية في سياق رأس المال الاستثماري في مجال التكنولوجيا المالية أن تحفز فترات الازدهار والانحيار. - كما أن أصحاب رؤوس الأموال الأقل خبرة أكثر ميلا ، إلى القيام باستثمارات في هذا القطاع، ما يؤدي إلى تفاقم دورات الازدهار والكساد.
- تعزيز الحوكمة الوطنية يتم من خلال إنفاذ المعايير التنظيمية، ويمكن لحوكمة الشركات من خلال تجربة المستثمرين والرقابة أن تخفف من هذه التقلبات، وتسهل في تحقيق نتائج استثمار أفضل في الصناعات المالية.

***دراسة Where Did FinTechs Come From and Where Do They Go للباحثين Barbara Brandl و Lars Hornov مارس 2020.** تناول البحث دراسة إشكالية تحول الصناعة المالية في ألمانيا بعد الرقمنة وانتشار شركات التكنولوجيا المالية، جاءت النتائج كما يلي:

- لا تقدم شركات التكنولوجيا المالية خدمات تعمل بالتوازي مع النظام الحالي فحسب، ~~توفر~~ أيضا ، تقنيات وخدمات تهدف إلى استبدال الهياكل والمؤسسات الحالية للصناعة المالية بشكل كامل.
- ~~التغييرات~~ التي تهدف إلى استبدال التقنيات الحالية تحديا ، تنسيقها هائلا للوكلاء الاقتصاديين المعنيين ، حيث يعتمد النجاح كليا ، على إنشاء مؤسسات ومنظمات جديدة وفعالة. يمكن مواجهة هذا التحدي من قبل شركة أو مجموعة ضغط صناعي أو من الدولة من خلال تنفيذ اللوائح القانونية المناسبة.

نظرا ، لأن الصناعة المالية لم تكن حتى الآن قادرة على الاتفاق على معايير مشتركة لبنية تحتية جديدة لتكنولوجيا المعلومات وبسبب عدم القدرة السياسية على حل مشكلة التنسيق هذه ، فإن التطور الاستراتيجي للشركات ومستقبل تقنية البلوكشين غير واضح تماما.

***دراسة FinTech as innovation Digital Payment Services Strategy for Millennials للباحثين : Donald Tamp و John Timbil Borya و Andreah I Widjya، أبريل 2021**

كان الهدف من هذه الدراسة هو تطوير إطار عمل لتقييم مشهد التكنولوجيا المالية والذي تم تنفيذه من قبل عدد من الشركات في إندونيسيا، حيث عمد البحث لتحديد أولويات التكنولوجيا 4.0 لقضايا الرقمنة، كما أشار إلى أن الطلب على تفضيلات العملاء يتزايد بشكل كبير، لا سيما بين جيل الألفية والمواطنين الرقميين فيما يتعلق براحة وسرعة وتكلفة الخدمات المالية. وقد توصل البحث إلى عدد من النتائج كان أهمها: أن التكنولوجيا المالية قد تم تبنيها في بعض الأسواق الناشئة سريعة النمو والاقتصادات الكبيرة ولكنها لا تزال أيضا في الشركات الصغيرة. وأن التقنيات أصبحت أكثر تطورا لا سيما تلك المتعلقة بالإنترنت والبيانات الضخمة وتكنولوجيا الهاتف المحمول وقوة الحوسبة، والتي تعتبر محركات للابتكارات في الخدمات المالية. كما أن هناك عدد من الفرص التجارية التي فتحت للوافدين الجدد في القطاعات المالية باستخدام أنظمة التعاون في تكنولوجيا المعلومات.

منهج الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي الأكثر ملائمة لوصف وتحليل الإشكالية المطروحة.

1-1- **عموميات حول التكنولوجيا المالية :**

يتبادر إلى العديد عند سماع مصطلح التكنولوجيا المالية: الشركات الناشئة في المجال المالي والتي فرضت نشاطها على نطاق واسع واعتبرت منافسا وندا قويا لمقدمي الخدمات المالية وخدمات التأمين وإدارة الثروات وغيرهم ممن يعتبرون مؤسسات تقليدية، كالبنوك والمؤسسات المالية، وشركات التأمين والمستشارين في إدارة المال. إلا أن العديد من التعاريف التي طرحها الهيئات المعترف بها والمتخصصة في المجال المالي، تعتبر أن كلمة **FINTECH** تدل على الابتكارات والحلول التكنولوجية التي أدخلت على الخدمات المالية بغض النظر عن مقدم هذه الخدمة.

أ-تعريف التكنولوجيا المالية:

فمعهد البحوث الرقمية في دبلن يعرفها بأنها: "عبارة عن الاختراعات والابتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال قطاع المالية، وتشمل هذه الاختراعات مجموعة البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك والتي من ضمنها: المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية مثل تحويل الأموال وتبديل العملات وحسابات نسب الفائدة والأرباح ومعرفة الأرباح المتوقعة للاستثمارات وغير ذلك من العمليات المصرفية" (Abad-Segura, González-Zamar, & others, 2020)

واستخدمت المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) مصطلح **FINTECH** لوصف مجموعة متنوعة من نماذج الأعمال المبتكرة والتكنولوجيات الناشئة التي لديها القدرة على تحويل صناعة الخدمات المالية. (المنظمة الدولية لهيئة الأوراق المالية IOSCO، 2017) ويعرفها مجلس الاستقرار المالي (FSB) التابع لبنك التسويات الدولية (BIS) أنه:

"الابتكار المدعوم بالتكنولوجيا في الخدمات المالية والتي يمكن أن تؤدي إلى نماذج أعمال أو تطبيقات أو عمليات جديدة، أو منتجات جديدة ذات تأثير مادي مرتبط بتقديم الخدمات المالية". (FSB, 2019)

من خلال التعريفات يتبين بأن التكنولوجيا المالية هي مجموعة المنتجات والخدمات المالية المبتكرة والمقدمة بطريقة رقمية وحديثة. كما أنه يستخدم ليس لوصف نموذج أو تقنية عمل واحدة، بل لوصف مجموعة متنوعة من نماذج الأعمال والتقنيات الناشئة التي لديها القدرة على استكمال أو تعطيل صناعة الخدمات المالية.

لكن في المقابل، فإن نسب هذا المصطلح إلى الشركات الناشئة لم يأتي من فراغ، فقد عملت هاته الأخيرة -والتي عرفت انتشارا كبيرا وحولت الأنظار نحوها- على طرح أوجه جديدة للاستهلاك الخدماتي المالي تمثل أساسا في توفير منتجات وابتكارات مالية استهدف بشكل كبير العملاء، -بما فيهم عملاء المؤسسات المالية التقليدية- الذين يسعون إلى البحث عن وسائل وطرق أكثر دقة وأقل كلفة وأسرع وقتا في الإجراء للقيام بعملياتهم المالية المختلفة، دون اللجوء إلى طرف ثالث.

وقد استغلت هذه الشركات التطور الهائل في المجال التكنولوجي والرقمي الذي عرفه العالم مؤخرا، والذي تعتمده في نشاطها بشكل اساسي، وتعد باستخدامه من أجل تحسين وتطوير الخدمات المالية للشركات والأفراد سواء بالاعتماد الكلي والكامل على نفسها باعتبارها شركات تكنولوجيا مالية، أو بالتعاون مع البنوك والمؤسسات المالية، بإبرام شراكات واتفاقيات معها. 2مراحل تطور التكنولوجيا المالية :

ومن الملاحظ، أن تقاطع التكنولوجيا مع المال لم يكن وليد الساعة، فالقطاع المالي تأثر كثيرا بالتطورات الحاصلة في المجال التكنولوجي وتزامن تطور طرق تقديم التداولات والمعاملات المالية المختلفة، مع ظهور الثورات الصناعية والاكتشافات والاختراعات المختلفة. وزاد ذلك التغير جراء المنع الذي اتخذته حاجات ورغبات العملاء الذين اختلف نمط تفكيرهم إزاء استهلاك المنتجات المالية، فأصبحوا أكثر طلبا وأكثر سعيًا للحصول على منتجات توفر المرونة والسرعة والدقة، وبأقل تكلفة.

ب-مراحل تطور التكنولوجيا المالية:

ويمكن إدراج تطورات التكنولوجيا المالية في الجدول التالي:

الجدول(01): تطورات التكنولوجيا المالية

السنة	التطورات
1915	أ. البنوك الاحتياطية الفيدرالية في نقل الأموال إلكترونياً.
1918	خدمة الأموال Fedwire.
1934	تقديم جهاز إثبات IBM 801 لأداء مجموعة من الخدمات المالية
1949	جهاز إثبات IBM 803.
1950	ظهور أول بطاقة ائتمان Diners Club.
1955	الذكاء الاصطناعي.
1957	التعلم الآلي.
1967	أول جهاز صراف آلي (ATM).
1971	تأسيس بورصة NASDAQ.
1973	سويفت Swift (جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك).
1982	ظهور المنصة الإلكترونية لتداول الأصول المالية (E * TRADE).
1990	بداية استخدام مصطلح: البيانات الضخمة Big Data.

1993	إنشاء اتحاد تكنولوجيا الخدمات المالية FSTC.
1995	أول حساب مصرفي جاري عبر الإنترنت من طرف Wells Fargo.
1997	أول عملية دفع بالهاتف النقالة.
1998	ظهور Pay Pal أول بنك على الإنترنت وقد كانت تعرف بـ Confinity.
2000	إندماج Confinity مع X.com، وهي شركة مصرفية عبر الإنترنت.
2009	ظهور البيتكوين Bitcoin.
2011	Google Pay Send كخدمة دفع من نظير إلى نظير.
2012	تأسيس Coinbase كمنصة تداول للعملات المشفرة.
2014	إطلاق Apple Pay كخدمة دفع عبر الهاتف المحمول.
2015	ظهور إثيريوم Ethereum ما سمح بتطوير التطبيقات اللامركزية والعقود الذكية.
2016	أول برنامج بكالوريوس في FinTech من مدرسة فرانكفورت للتمويل والإدارة.
2018	أول استثمار في التكنولوجيا المالية من قبل Google Ventures.
2019	مؤتمر الاتحاد الأوروبي لتأكيد الحاجة العالمية لربط مفاهيم التكنولوجيا المالية مع الاستدامة.

المصدر: (Abad-Segura, González-Zamar, & others, 2020)

عرف القطاع المالي أحداثا وتطورات، غيرت شكل التعاملات التي يقوم عليها. كان ذلك تماشيا مع التغيرات الحاصلة في العالم بأسره، والذي فرض عليه منطق التقدم التكنولوجي واقعا أدى لظهور العديد من الحلول والابتكارات في شتى المجالات. وقد أثرت التكنولوجيا بشكل واضح في المجال المالي، وعمدت إلى تغيير كبير في عملية استهلاك المنتجات والخدمات في القطاع سواء مصرفية كانت أو غيرها. كما غيرت طريقة نماذج الأعمال في تركيزها على المكونات والأسس التي تقوم عليها استراتيجياتها، فبعد أن كان التركيز ينصب بشكل لا مشروط على المنتج، أصبح وفي خضم المنافسة القوية بين أقطاب القطاع المالي، يأخذ عنصر العميل بتطلعاته ورغباته، النقطة الأساسية التي تركز عليها عمليات التخطيط والإنتاج والتسويق. وقد عرفت التكنولوجيا المالية ثلاث مراحل لحد الآن، أو كما يسميه الباحثون في المجال المالي ثلاثة عصور: (Ali, Abdullah, & Zaini, 2019)

✓ **من سنة 1866 إلى 1967:** وهي الفترة التي سميت بـ **Fintech0.1**، خلال هذه الفترة ارتبطت صناعة الخدمات المالية بالتكنولوجيا، ولكن كصناعة تمثيلية وكان أبرز حدث هو استخدام التلغراف في عمليات التحويلات المالية.

✓ **من سنة 1967 إلى 2008:** تغيرت صناعة الخدمات المالية والاتصال التكنولوجي من القياس إلى الرقمنة. وقد عرفت بـ **Fintech 2.0**. لكن لم تكن التكنولوجيا تؤدي دورا كبيرا خارج الوسط المصرفي، فقد كانت تستخدم لتقديم بعض الخدمات المصرفية. وقد شهدت في أواخر الستينيات والسبعينيات تطورات سريعة في أنظمة الدفع الإلكتروني، حيث تم تشكيل أساس خدمات المقاصة الآلية الحديثة من خلال إنشاء مكتب الكمبيوتر بين البنوك في المملكة المتحدة في عام 1968، تبع ذلك نظام المدفوعات بين البنوك في الولايات المتحدة في عام 1970. بعد فترة وجيزة وتم تقديم **Fedwire**. مما يعكس الحاجة إلى ربط أنظمة الدفع المحلية. تلا هذا، تأسيس جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك (**SWIFT**) في عام 1973.

لكن بعد وقت قصير تم انهيار بنك هيرستات في عام 1974، وهو الحدث الذي سلط الضوء على مخاطر زيادة الروابط المالية الدولية. كانت هذه الأزمة بمثابة الحافز لأول مبادرة تنظيمية كبرى: إنشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية التابعة لبنك التسويات الدولية في عام 1975. وتوالت الأحداث التي عنونت بانهيارات أسواق الأسهم (كأزمة "الإثنين الأسود" سنة 1987)، والأزمات المالية (كالأزمة المالية الآسيوية-الروسية).

ومع ظهور الأنترنت في التسعينات، ارتفع مستوى التطور في الخدمات المالية المصرفية، مع توفير الخدمات المصرفية للأفراد عبر الأنترنت من قبل **Wells Fargo** سنة 1995.

قدمت الخدمات المصرفية الإلكترونية خلال هذه الفترة مخاطر جديدة للمنظمين، كان سببها الرئيس تمكين التكنولوجيا للوسط المالي من تشغيل البنوك الإلكترونية، وتسهيل عمليات السحب الفوري. وقد توقع المنظمون أن يكون تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية منحصرا على مؤسسات مالية مرخصة، عادة ما تكون الكيانات الوحيدة المسموح لها أن تصف نفسها على أنها "بنوك".

✓ **إنطلاقا من عام 2008: Fintech 0.3** أدت الأزمة المالية لهذا العام لانتقال نوعي للتكنولوجيا المالية، حيث استغل القطاع المالي التطور الحاصل في التكنولوجيا بشكل عام، والتي قدمت مجموعة من الأجهزة الرقمية الجديدة بما في ذلك الهواتف الذكية، والأجهزة القابلة للارتداء الذكية والأدوات التقنية الصحية، والطابعات ثلاثية الأبعاد، والمنازل الذكية، وأترنت الأشياء، والبيانات الضخمة. وبدأت الشركات الناشئة الجديدة وشركات التكنولوجيا الراسخة في تقديم المنتجات والخدمات المالية مباشرة إلى الشركات والأفراد.

ج-الخدمات التي تطرحها التكنولوجيا المالية:

خلال النصف الثاني من القرن الماضي، عمدت البنوك إلى استحداث بعض خدماتها، أهمها النظم الخلفية أو ما يسمى بالمكاتب الخلفية، وذلك من خلال إدخال العامل التكنولوجي -الذي عرف انتشارا واسعا في مختلف المجالات-، ومن أجل رفع كفاءة عملياتها ومع التطورات الهائلة في المجال الرقمي، تم تقديم نماذج أعمال وصفت بأنها حديثة خاصة وأنها طرحت أدوات غير تقليدية، وضعت تحت تصرف العملاء، ما زاد من استقطاب شرائح كثيرة منهم، وجدوا فيها عوامل جذب خاصة ما تعلق بالدقة والسرعة والتكلفة والأمان.

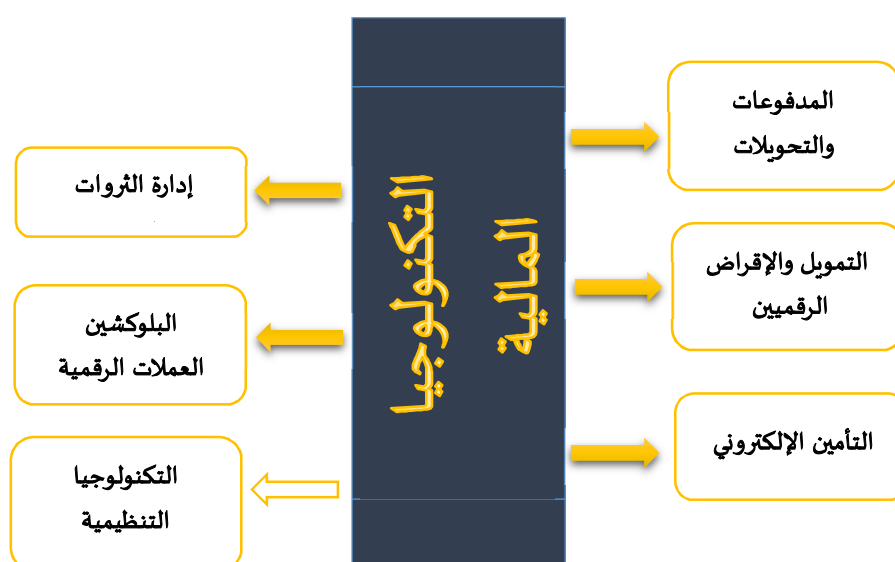
مع بدايات القرن الحادي والعشرين، ظهرت الشركات الناشئة في المجال المالي، والتي عززت بدورها في عملية تحسين الخدمات المالية واستطاعت حل العديد من المشكلات المالية الخاصة سواء بالأفراد أو الشركات، أو حتى المؤسسات المالية التقليدية.

وقد وفرت هذه الشركات -التي تسمى أيضا شركات التكنولوجيا المالية- للعملاء حولا وابتكارات هائلة خاصة وأنها تبنت وعززت نماذج الأعمال الحديثة التي تركز على العميل بدل المنتج.

واستغلت أحدث الطرق والأجهزة التكنولوجية والرقمية من أجل إعطاء خدماتها طابعا مرنا وسهولة في الاستخدام، وأكثر توفيراً للأمان، فاستعانت بعامل الأترنت، وتطور الهواتف النقالة والحواسيب ذات السعة والسرعة، وتوفر البيانات الضخمة والتطبيقات التي تعتمد على الخوارزميات، والتشفير الذي يوفر للمستخدم عامل الأمن والحماية من الجرائم الإلكترونية.

مخرجات التكنولوجيا المالية:

الشكل (01): مخرجات التكنولوجيا المالية



المصدر: من إعداد الباحث

تطورت التكنولوجيا المالية بشكل كبير، بالتوازي مع التكنولوجيا الهائلة والذكاء الاصطناعي الذي مس جميع النواحي الحياتية للأفراد والمجتمعات. وما ساعد النمو الكبير الذي شهدته، توفر البيانات وإمكانية تحليلها والذي سهل بشكل كبير معرفة اتجاهات وسلوكيات مستهلكي الخدمات المالية.

ساعد ذلك في طرح منتجات جديدة بالكامل تعتمد في آلياتها أساساً على الرقمنة والأتمتة، فانقسمت الابتكارات إلى صنفين:

- خدمات موجودة سابقاً تمت أتمتها: كالمدفوعات والتحويلات، والتأمينات، ومجال التمويل والقروض، وإدارة الثروة.
 - خدمات مبتكرة لم يكن لها أساس من قبل: كتقنية البلوكشين والعملات المشفرة.
 - خدمات داعمة: كالتكنولوجيا التنظيمية، البيانات الضخمة، والأمن السيبراني.
- حول مقدمو الخدمات هاته، الأنظار نحوهم بسبب أنهم وفروا منتجات وصفت بأنها تحمل مزايا عديدة، لم تكن نظيراتها التقليدية توفرها للعملاء الذين أصبحوا أكثر طلباً.

د- أدوار التكنولوجيا المالية من خلال نماذج أعمالها: (Knewtsen & Rosenbaum, 2020)

للتكنولوجيا المالية ثلاث أدوار أساسية في المشهد المالي من خلال نماذج الأعمال التي تطرحها:

- **التكامل والتعاون:** لديها عمل أساسي يكمل التمويل التقليدي من خلال تقديم منتجات أو خدمات للكيانات المالية التقليدية. هذا الدور الداعم موجود لأن الكيانات المالية التقليدية عادة ما تكون بطيئة للغاية في تطوير هذه الحلول، لذلك تسعى البنوك والمؤسسات المالية إلى طلب خدمات الكيانات المستقلة، والتي توفر العديد من الحلول في مجال الخدمات المالية، حيث يمكن لها الاستفادة من هاته التقنيات والابتكارات بما تحمله من مزايا المرونة والكفاءة مع سلامة وضمان سرية بيانات العملاء. أو تبني تكنولوجياها بدورها الاستفادة من خبرة وموارد البنوك والمؤسسات المالية المختلفة للوصول إلى قاعدة مستهلكين أوسع وكذا ترسيخ أفكارها وتقنياتها.

- **الاستبدال والإزاح:** عمل أساسي ينافس سوقاً، تم ترسيخه أو الحفاظ عليه من قبل الكيانات المالية التقليدية. تقدم شركات التكنولوجيا المالية خدمات تنافسية، حيث تتميز بالسرعة والكفاءة وقلة التكاليف، مما يجعلها بدائل قوية للخدمات المصرفية التي تصدرها البنوك، تعمل على جذب عملاء المؤسسات المالية التقليدية، مما يشكل خطراً على هاته الأخيرة جراء فقدان المزيد من عملائها.

- **خلق السوق:** طريق إنشاء أسواق خدمات مالية جديدة، حيث يكون لديها نشاط تجاري أساسي ينشئ منتجاً، أو خدمة مالية جديدة تخدم قسماً لم تتم تلبية من قبل أو تعاني من نقص الخدمات. على سبيل المثال: التمويل الجماعي والعملات المشفرة. كما يمكن لها تقديم منتجات مالية مبتكرة للشرائح المحرومة، كأن تمكن الأشخاص من الوصول إلى القروض خاصة الصغيرة جداً منها، وودائع الادخار أيضاً، والتي لا تقدمها البنوك.

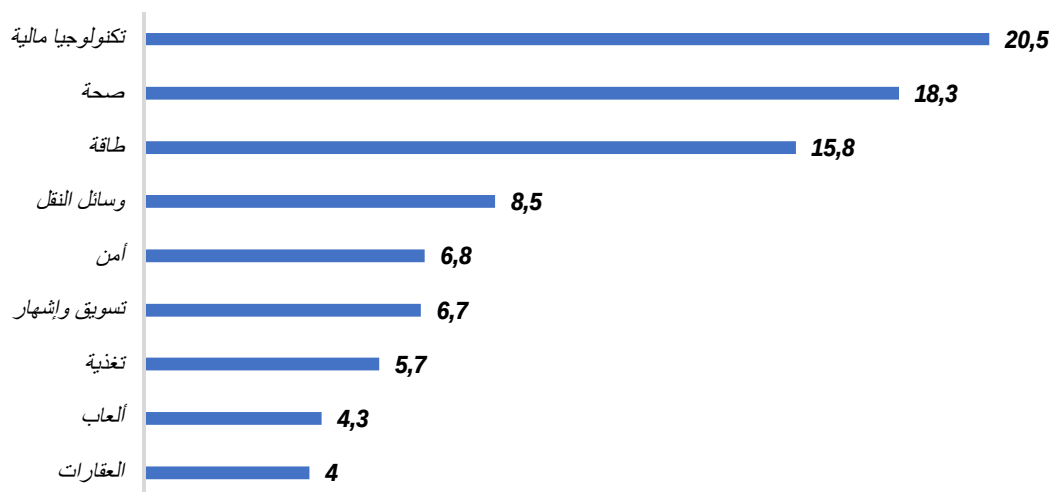
2.1- نمو التكنولوجيا المالية والمحركات الأساسية للاستثمار فيها:

أ- حجم الاستثمارات العالمية في التكنولوجيا المالية:

حققت التكنولوجيا المالية، جراء ما توفره من ابتكارات في المجال الأكثر أهمية في العالم (المال)، وما تحمله هذه الابتكارات من خصائص عادت على المتعاملين والناشطين في القطاع المالي والاقتصادي بفوائد وتسهيلات في معاملاتهم، حققت أرقاماً هائلة منذ بداية انتشارها، وهي تعتبر الصناعة الأكثر استثماراً وجذباً لأصحاب رؤوس الأموال، وهذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل (02): حجم تمويل رأس المال الاستثماري العالمي حسب الصناعة، خلال الربع الثاني من عام 2022

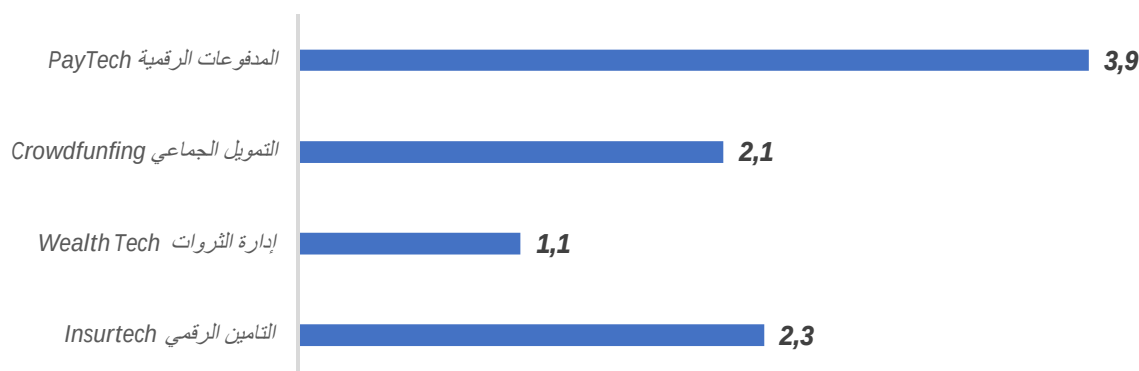
الوحدة: مليار دولار



المصدر: (ABN-AMRO VENTURES & Delaroom.co, 2022)

تصدرت الصناعات المالية مشهد الصناعات التكنولوجية المختلفة، فقد حققت ما يفوق 20 مليار دولار خلال الربع الثاني من العام 2022. ورغم أنها عرفت تراجعاً في مستوى الاستثمار مقارنة بالربع الأول من عام 2021 بنسبة 32%، حسب تقرير، إلا أن الصناعات الأخرى ورغم زيادة نسب المشاركات فيها استثمارياً، لم تستطع الوصول إل مستويات التكنولوجيا المالية. فقد جاء قطاع الصحة بابتكاراته وحلوله الرقمية التي تركز أساساً على الحصول على الخدمات الصحية والحجوزات والتطبيب عن بعد والذي عززه ظهور جائحة كورونا، في المركز الثاني بـ 18.3 مليار دولار، ثم الحلول الإلكترونية للطاقة بما يقارب 16 مليار دولار، وتتوالى بعدها ابتكارات في مجالات أخرى: النقل 8.5 مليار دولار، الأمن 6.8 مليار إلى غير ذلك من الصناعات التي اعتمدت بشكل أساسي على التكنولوجيا.

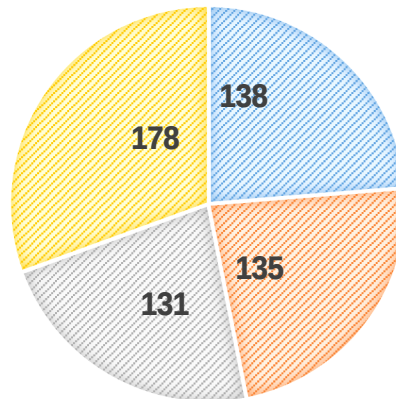
الشكل (03): حجم تمويل بعض قطاعات التكنولوجيا المالية في الربع الثالث من عام 2022
الوحدة: مليار دولار



المصدر: (CBinsights, 2022)

الشكل (04): عدد الصفقات في أهم قطاعات التكنولوجيا المالية من 2022/07/01 إلى 2022/09/30

■ Insurtech التأمين الرقمي ■ Wealth Tech إدارة الثروات ■ Crowdfunding التمويل الجماعي ■ PayTech المدفوعات الرقمية



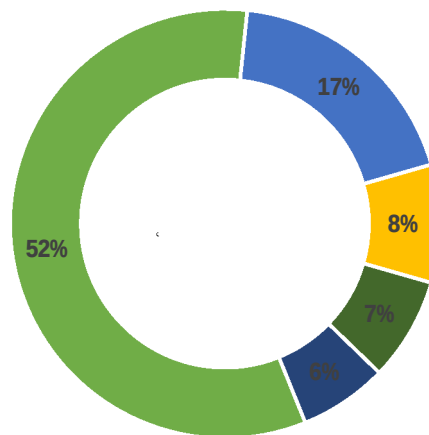
المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات (CBinsights, 2022)

هيمن قطاع المدفوعات على حجم التمويل في صناعات التكنولوجيا المالية خلال الربع الثالث من هذا العام بمقدار: 3,9 مليار دولار ما يبين الأهمية البالغة والنشاط الكبير الذي يتميز به، بعدد صفقات بلغ 178 صفقة كبرى. ورغم أن هذا العدد تقارب مع عدد الصفقات في القطاعات الأخرى إلا أنها لم تحقق نفس حجم التمويل، فقد بلغ عدد الصفقات في التأمين الرقمي 138 صفقة لكن جميع هذه الصفقات لم تحقق سوى 2,3 مليار دولار. فيما حقق قطاع التمويل الجماعي حجما تمويليا بمقدار 2,1 مليار دولار، بفارق ثلاث صفقات فقط عن سابقه. وحل قطاع إدارة الثروات أخيرا، بعدد صفقات 131، ما نجم عنها تحقيق تمويل بحجم 1,1 مليار دولار.

فيما يخص التكنولوجيا المالية، فقد عرفت منحنى تصاعديا منذ ظهورها، ورغم الأزمات التي عصفت بالقطاعات في مختلف المجالات والقطاع المالي خاصة، أهمها الأزمة الصحية الأخيرة "كوفيد 19"، إلا أنها استعادت عافيتها بشكل ملحوظ، واستمر عقد الصفقات فيها بشكل تصاعدي.

ب- **مصادر التمويل**: تعتبر المشاريع الناشئة أكثر المشاريع الباحثة عن طرق جذب مصادر التمويل طلبا للنمو وسعيا منها للحفاظ على استمرارية نشاطها. فيما يلي ومن خلال الشكل التالي نبرز أهم مصادر تمويل شركات التكنولوجيا المالية.

الشكل (05): نسب مصادر التمويل الأساسية لشركات التكنولوجيا المالية



■ نمو الأعمال العضوي ■ المساعدات من المتضامنين ■ حقوق الملكية الخاصة ■ التمويل الذاتي ■ رأس المال الاستثماري

المصدر: من إعداد الباحثين من معطيات عن موقع (CB Insights, 2022)

تبلغ نسبة التمويل الذاتي التي تعتمد عليها الشركات الناشئة فقط 17%. فهاته الشركات التي تنطلق عبر أفكار بسيطة تقتصر في بداية الأمر على تمويلات أصحابها خاصة في مراحلها الأولى التي تكون فيها الشركة تعمل جاهدة للتعرف على السوق، ووضع مخططات لطرح منتوجاتها، وهي المرحلة الابتدائية في دورة حياتها.

نمو الأعمال العضوي يبلغ نسبة تمويله للشركة 6% ونعني به التطور الذي يحقق نمواً للشركة خلال مرحلة التشغيل، حيث تبدأ بزيادة العملاء والتركيز على طرح منتجات ذات قبول لديهم، كل ذلك من خلال عمليات داخلية.

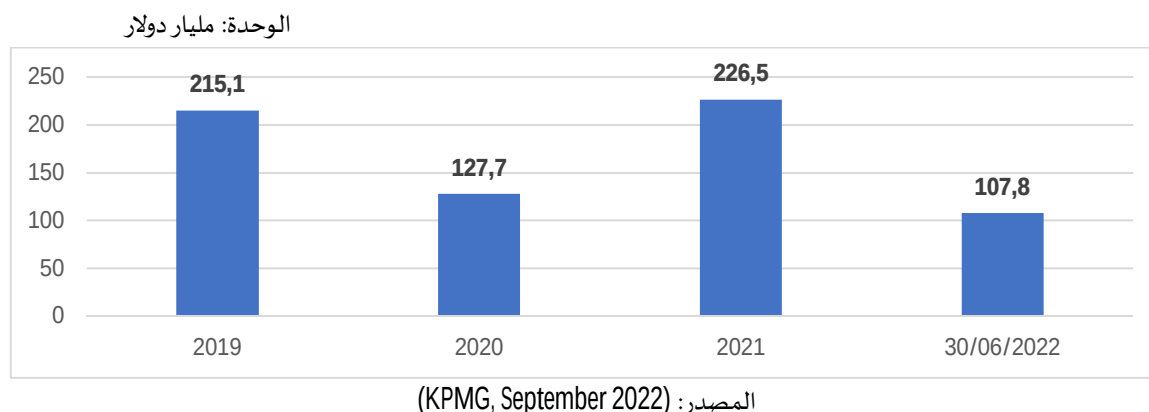
المساعدات من المتضامنين حققت نسبة 7%، هؤلاء المتضامنين الذين ما يكونون عادة إما أعضاء في الشركة أو متبرعين أو حتى مقرضين، يعملون على دعم الشركة خاصة في المراحل التي تتعرض فيها لأزمات مالية، حيث تعطي هذه الأموال دفعة ونفساً جديداً لها ما يساعدها على الاستمرار في نشاطها.

عند بيع جزء أو حصة من الشركة للحصول على رأس مال، يسعى ذلك التمويل من خلال حقوق الملكية. تضطر الكثير من الشركات في خطوة استراتيجية للقيام بجلب المزيد من التمويلات سعياً للتوسع في الأسواق، وزيادة نسبة النمو لديها. بلغت نسبة هذا النوع من التمويل 8%.

تحوز التمويلات الاستثمارية التي تتعلق أساساً بالمستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال المغامرين على النسبة الأكبر في مصادر التمويل لدى الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية حيث تبلغ نسبة 52%. حيث يهدف المستثمرون إلى الانخراط في هذا المجال سعياً منهم لتحقيق عوائد ذات أهمية جارية ذلك.

تبين الأعمدة التالية قيمة التمويل الاستثماري المدعوم برأس المال الاستثماري من 2019 حتى النصف الأول لسنة 2022:

الشكل (06): حجم التكنولوجيا المالية المدعومة برأس المال الاستثماري في جميع أنحاء العالم من 2019 حتى النصف الأول لسنة 2022



أما عن عدد الصفقات في التكنولوجيا المالية في نفس الفترة فسنبينها في الجدول التالي:

السنوات	2019	2020	2021	2022/06/30
عدد الصفقات	4 102	4 077	6 673	2 980

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات (KPMG, September 2022)

عرف مستوى التمويل في التكنولوجيا المالية عن طريق رؤوس الأموال الاستثمارية والتي ضخها أساسا المستثمرون المغامرون، نموا كبيرا خاصة خلال 2021، فقد بلغ رقما هائلا في عدد الصفقات 6673 صفقة محققا بذلك رقما وافق 226,5 مليار دولار، بزيادة تصل نسبة 43,62% عن السنة السابقة 2020، التي شهدت تراجعاً كبيراً بسبب الأزمة الصحية كوفيد 19، والتي أثرت بشكل كبير على معظم القطاعات وعطلت جميع الصناعات بما فيها الصناعات المالية. وذلك بعد انتعاش كبير كانت قد شهدته سنة 2019 السنة بحجم استثمار فاق 215 مليار دولار.

في النصف الأول من سنة 2022، عرفت التكنولوجيا المالية انتعاشاً نسبياً رغم تراجعها في الربع الأول فقد بلغ عدد الصفقات حتى نهاية شهر جوان، 2980 صفقة، بقيمة وصلت 107,8 مليار دولار، ويتوقع أن تعرف نموا متواصلا مع مرور السنوات. من الملاحظ أن زيادة كبيرة في ضخ رؤوس الأموال الاستثمارية لتمويل هذا القطاع، سجلت خاصة مع استمرار طرح الحلول والابتكارات المختلفة. ذلك أن المستثمرين توقعوا تواصل ارتفاع عدد المنخرطين في هذه الصناعة مما سيزيد من مستوى انتشارها وبالتالي فهي تعد بالنسبة لهم مستقبلا واعدا سيحقق عوائد ضخمة وأرباحا هائلة وتحقيقا للاستقرار المالي. كل ذلك يعود إلى حوافز تسمى محركات الاستثمار التي استقطبت العديد من أصحاب المال والثروة للدخول في غمار التكنولوجيا المالية، والذين يرون أنها ضمانات لزيادة انتشارها ونجاحها والتي سندرجها في الآتي:

ج- المحركات الرئيسية للتوجه نحو الاستثمار في التكنولوجيا المالية والعوامل المساعدة على نموها:

1. التركيبة السكانية المتزايدة وتطورها :

أدى تواصل تزايد العدد السكاني في العالم وارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وظهور مجتمع أصغر سنا وجيلاً بارعا في استخدام التكنولوجيا جنبا ً إلى جنب مع الأجهزة الإلكترونية منخفضة التكلفة المنتشرة في كل مكان، (Low & Wong, 2020) إلى زيادة الطلب على المنتجات المالية، ما أعطى للشركات المتخصصة في المجال المالي فرصة للانتشار كما زاد من إنشاء شركات تكنولوجيا مالية جديدة.

ومن المتوقع أن يحدث تغيير جذري في ملف تعريف المستهلك المتوسط، فالأشخاص الدولي ً ، دوا بين عامي 1995 و2012 وهم من يسمون بجيل Z- الذين وجدوا أنفسهم في عالم وفير من الاتصال عبر ً د ، والذين يشكلون عملاء رقميين، يتمتعون بالكفاءة الفنية العالية، وهم بذلك يساهمون في تسريع تعطل الأعمال التقليدية واعتماد التكنولوجيا المالية.

2. انتشار الإنترنت وخدمات الدفع الإلكتروني :

ساهم توسع رقعة تغطية شبكة الأنترنت في وصول الأفراد إلى المنتجات المالية بشكل كبير، حيث يوجد أكثر من 60% من سكان العالم متصلون بالشبكة العنكبوتية حيث بلغ عددهم حتى جوان 2022 بما يقارب 5 مليارات شخص لديهم إمكانية الاستفادة من خدماتها (<https://www.statista.com/statistics>, 2022)

كما أن التطور الكبير في آليات الدفع الإلكترونية سهل في تسريع إجراء المعاملات خاصة معاملات التجارة الإلكترونية والدفع عن بعد، ما ساهم في زيادة أنشطة الشركات المتخصصة في هذا المجال. كل ذلك يعد حافزا قويا لجذب المستثمرين لضخ أموالهم في قطاع الصناعات المالية.

3. إعادة ابتكار نماذج الأعمال :

عكس القطاع المالي التقليدي، -الذي كان فيما سبق أعطى أولوية قصوى للمنتوج المقدم وطرق توفيره وتقديمه- فإن شركات التكنولوجيا المالية طرحت نماذج أعمال تركز اهتمامها على العملاء واحتياجاتهم بتوفير وسائل أكثر كفاءة وجودة، ما جعل العديد منهم يفضل استخدام هذه المنتجات الجديدة، حتى أنها استحوذت على قطاع كبير من عملاء مقدمي الخدمات المالية التقليديين (البنوك والمؤسسات المالية) وأيضا الاستحواذ على فئة كبيرة لم يكن لها علاقة بأي قطاع مالي من قبل، وقد شكل ذلك دافعا قويا لنجاحها دفع ذلك بشكل كبير إلى استقطاب رؤوس الأموال المساهمة.

4. تأثير التكلفة :

عكس البنوك التي تعتمد على البنى التحتية وشبكات الفروع، وآلاف الموظفين التي تتطلب تكاليف تشغيلية ضخمة، فالشركات الناشئة الجديدة في مجال التكنولوجيا المالية خالية حتى الآن من هاته الأعباء، ما يفسح لها المجال في توفير منتجات ذات تكاليف تفضيلية أقل مما تفرضه الأولى.

على سبيل المثال: بالنسبة للعديد من اللاعبين الوافدين، تبلغ نفقات التشغيل كنسبة من أرصدة قروضهم المفتوحة حوالي 2% في المتوسط، بينما يبلغ الرقم المقابل للدائنين التقليديين 7% (McKinsey and Co, 2015).

5. التخصص :

تفكيك الأجزاء المكونة للخدمات البنكية، واتباع مجال واحد والتخصص فيه زاد من عملية التعمق، والتركيز هذا جعل العديد من الشركات الناشئة تبرع في نشاطها الخاص، وتقدم منتجات محسنة وأكثر كفاءة، ما عمل على توفير نسبة عالية من الرضا لدى العملاء، ووسع رقعة استخدام الحلول والابتكارات المطروحة.

6. تراجع الثقة في مقدمي الخدمات المالية التقليديين :

تناقصت نسب الثقة في البنوك والمؤسسات المالية جراء الأزمات المتكررة التي تعرضت لها خاصة أزمة الرهون، إضافة إلى عدم قدرة البنوك على اكتساب رؤى أفضل لسلوك العملاء وبحث هؤلاء عن طرق تجنبهم الوساطة التي تأخذ منهم الوقت والجهد وتفرض عليهم تكاليف معتبرة. ما فتح المجال أمام الشركات الناشئة في القطاع المالي لفرض مركزها التنافسي، والحصول على حصة كبيرة في السوق المالي، زاد من عملية استقطاب رؤوس الأموال وانخراط الكثير من أصحاب الثروات في عملية التمويل.²

7. الدعم الحكومي :

تبنت العديد من الحكومات نهج التحرير المالي الكامل الذي يعطي مساحة أكبر للمتدخلين الماليين على اختلاف طبيعتهم، من أجل طرح منتجاتهم المختلفة، وقد ساهم ذلك كثيرا في تشجيع إنشاء الشركات الناشئة في هذا المجال وتعزيز تبني التكنولوجيا المالية والابتكار، كما أطلقت العديد من الدول بيئات اختبار تنظيمية لتطوير واعتماد حلولها، وسمحت باعتماد العديد من صناديق ومسرعات التكنولوجيا المالية، عزز ذلك من ثقة المستثمرين الذين رأوا فرصة لزيادة أرباحهم من خلال المساهمة في شركات تضمن الحكومات رفع القيود عنها و/أو حتى منحها امتيازات لا تتمتع بها نظيراتها التقليدية.

8. الضغط السياسي :

من أجل إيجاد بدائل تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قامت الطبقات السياسية والمجتمعات المدنية عقب الأزمة نظرا لعدم ثقتها المتزايد بالوسط المصرفي، بالضغط على الحكومات من أجل توفير مناخ مناسب يساعد على توفير مصادر تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هاته الأخيرة التي كانت الخاسر الأكبر جراء تعطل الموارد المالية التي كان مصدرها البنوك، والتي تعرض أغلبها إلى النكسات المالية عقب الأزمة.³، حيث رأت أن الحل الأمثل لإيجاد مصادر مضمونة هو تشجيع الشركات الناشئة على زيادة النشاط وتحقيق أرباح معفاة أحيانا من بعض الضرائب، هذه الامتيازات عملت كثيرا على لفت انتباه المستثمرين نحو التسابق للحصول على أسهم هذا النوع الجديد من الشركات. (W. Arner, Barberis, & P. Buckley, 2017)

9. التنظيمات المشددة عقب الأزمة المالية: (W. Arner, Barberis, & P. Buckley, 2017)

نما الاستثمار في حلول التكنولوجيا المالية أربعة أضعاف مقارنة برأس المال الاستثماري، مع ثبات قطاع الائتمان بالكامل نفذ مخزون الرهون العقارية، وتم تجميد قروض الأعمال الصغيرة وسحب إقراض بطاقات الائتمان. ومع شعور البنوك بأنها مضطرة إلى إنفاق مبالغ كبيرة على الامتثال للوائح التنظيمية الجديدة، من أجل طمأنة المنظمين أنهم أصبغوا غير قادرين أو غير راغبين في تقديم المزيد من الإقراض والاستثمار أيضا. في الابتكار، أدى هذا إلى خلق عدد كبير من العملاء الذين لا يتعاملون مع البنوك. بدأ العملاء الذين ليس لديهم علاقة رسمية مع البنوك التقليدية، والعملاء الذين لديهم حسابات بنكية بسيطة وليس لديهم ائتمان، بقبول تكنولوجيا الإقراض الحديثة عبر الإنترنت، وذلك ما ساهم في تغيير اللعبة بالنسبة لكيفية وصول الشركات الصغيرة إلى رأس المال حول العالم.

أدت التغييرات في اللوائح المصرفية والامتثال المالي والإفصاح والدفع التي تلت ذلك أيضا، إلى خلق فرص لرواد الأعمال للتحقيق في الخدمات المصرفية المفتوحة وحلول التكنولوجيا المالية.

III- النتائج ومناقشتها :

من خلال ما قدم في هذا البحث يمكن التوصل إلى ما يلي:

- إن التطورات التي شهدتها طرق استهلاك المنتجات المالية والتي تأثرت بالتغيرات السلوكية للعملاء، الذين أصبحوا أكثر تطلبا وبحثا عن حلول توفر لهم مزايا الراحة والأمان ونقص التكاليف وتضمن القيام بمعاملاتهم بأعلى دقة وفي أقل وقت ممكن، كل ذلك شجع من ظهور المزيد من شركات التكنولوجيا المالية التي استقطبت بدورها رؤوس الأموال الضخمة، التي رأى أصحابها أن المستقبل الاستثماري والصفقات المربحة والعوائد الضخمة تكمن في الانخراط في شركات توفر منتجات زادت رقعة الطلب عليها. وهذا ما يحقق الفرضية القائلة بأن من أهم محركات الاستثمار في شركات التكنولوجيا المالية الدوافع الشخصية المتعلقة بعملاء الصناعة المالية المبتكرة وتطورات النمط الاستهلاكي.

- تغير المشهد المالي تغيرا هائلا مع ظهور الأنترنت والوسائط المتعددة والبرامج المتطورة، حيث أصبح التركيز فيه بشكل أكبر على العمليات القائمة على تكنولوجيا الإتصال والمعلومات والتي توفر مزايا عديدة للمنتجات المبتكرة مثل تخفيض التكلفة، وتحسين الكفاءة التشغيلية، ودعم القرار في مجال التخطيط واستراتيجيات الأعمال، وتعزيز صورة العلامة التجارية وجودة المنتج وولاء العملاء. هاته المبادئ التي قامت عليها شركات التكنولوجيا المالية، ما منحها ميزة تنافسية قوية مكنتها من الصمود أمام المؤسسات المالية التقليدية بل والاستحواذ على حصص من أسواقها. دفع ذلك المستثمرين إلى التوجه نحو الاستثمار في صفقات مربحة ذات عوائد عالية. ومنه فالفرضية التي تقول أن الاستثمارات في التكنولوجيا المالية تنمو بشكل كبير مدفوعة بالتطورات التكنولوجية، محققة.

- عقب الأزمة المالية سنة 2008 ومع نقص الثقة الكبير في البنوك والمؤسسات المالية، سارع العديد من العملاء إلى البحث عن منافذ أخرى تكون أكثر أمانا وضمانا لمخاطرهم، كما أن طالبي القروض الذين أصبحت أسعار الفوائد المرتفعة والضمانات الكبيرة التي تطلبها البنوك، تخلق عبئا كبيرا عليهم، بحثوا عن مصادر تمويل أكثر مرونة. شكل ذلك ضغطا كبيرا على الحكومات التي رأت أنها أصبحت تفقد ولو بشكل بسيط القدرة على التحكم في السياسات المالية، ما يعد تهديدا للاستقرار المالي. دفع ذلك الكثير من هاته الحكومات إلى الخضوع لمطالب التحول نحو الطرح الجديد في المعاملات المالية، من خلال السماح بأنشطة الوافدين الجدد في الصناعة المالية، - والتي أبدت فيما سبق مقاومة لانتشارهم- بل وحتى التشجيع على إنشاء شركات جديدة من خلال وضع مسرعات وحاضنات للشركات الناشئة. أدى ذلك إلى زيادة نشاط شركات التكنولوجيا المالية، التي أصبحت أكثر استقطابا للعملاء خاصة من جيل المستهلكين الرقميين. شجع ذلك انخراطا كبيرا في أوساط المستثمرين في هذا المجال. لذلك فإن للأنظمة الحكومية والسياسات العامة دور كبير في تشجيع الاستثمار في مخرجات التكنولوجيا المالية. وهذا ما يحقق الفرضية الثالثة.

IV- الخلاصة :

مع التطور التكنولوجي الهائل، وظهور التقنيات والحلول المبتكرة في كل القطاعات، كان لا بد على القطاع المالي أن يحذو حذوها وأن يتماشى مع التغيرات المستمرة، خاصة وأنه يعتبر العمود الأساسي لقيام أي صناعة.

التكنولوجيا المالية، والتي تعتبر طفرة في عالم المال والأعمال، ساهمت بشكل كبير في توفير الطرق المناسبة والملائمة لجيل من العملاء أصبح أكثر تطلبا وحاجة لخدمات تلي تطلعاته، وتشبع حاجاته الرقمية اللامتناهية. ومع تناقص الثقة في الوسائط التقليدية، ظهر

وافدون جدد استغلوا هذا الفراغ ليطرحوا أفكارا جديدة، تحمل ابتكارات ونماذج أعمال أكثر تطورا، تركز في استراتيجياتها على العميل في المقام الأول.

عزز ذلك من انتشار كبير لهذه الشركات والتي ظهرت بشكل قوي وزاد نشاطها خاصة عقب الأزمات المختلفة الاقتصادية منها أو الصحية، ما جعلها تحقق أرباحا هائلة نظرا لكونها استقطبت أرقاما كبيرة من رؤوس الأموال ومن أعداد الصفقات المبرمة، وقد كان مرد ذلك للعديد من العوامل تعلق أساسا بالتطور الحاصل في تغير أنماط استهلاك المنتجات المالية من طرف عملاء أصبحوا أكثر تطلبا للراحة وأكثر بحثا عن تحقيق الاستفادة من المزايا التي طرحها التقدم التكنولوجي، هاته الشروط التي وفرتها هاته الشركات ما جعل مستوى الاستقطاب يتزايد ربط ذلك بالنجاح الكبير الذي حققته، وعوامل أخرى مرتبطة بالبيئات التي نشطت فيها والتي شكلتها الدول التي حملت على عاتقها بناء جيل جديد من المنظمات التي تعتمد على الابتكار، والتي تشجعت من خلال مزايا منحها الحكومات لم تكن قد منحتها للنظام المالي التقليدي، ويبقى أمام هاته الشركات العديد من التحديات التي يجب تخطيها من أجل إعطاء صورة أفضل تمكنها من جلب المزيد من الباحثين عن تنمية رؤوس أموالهم في عالم أصبح التنافس الشديد فيه -خاصة في قطاع المال والأعمال- أكثر حدة من ذي قبل.

وقد استخدمت الشركات الناشئة في الصناعة المالية، أو ما يعرف بشركات التكنولوجيا المالية -والتي ظهرت بشكل قوي بعد الأزمة المالية سنة 2008- الأسس التي كانت البنوك تتخذها في التعامل مع الزبائن، والعمليات التي أعادت هندستها تماشيا والتطورات التكنولوجية الحاصلة، وقامت بعملية تطوير مكثفة انبثقت عن ذلك ابتكارات مالية تكنولوجية حولت أنظار العملاء نحوها، زاد كل ذلك من حصصها السوقية مما لفت انتباه المستثمرين الذين ضخوا نسبا كبيرة من رؤوس أموالهم في هذا المجال سعيا منهم لتحقيق نسب أرباح وعوائد عالية، ومنه فقد أعطى ذلك دفعة قوية لهاته الشركات لزيادة دخول أسواق جديدة وتحقيق نسب عالية من الشمول المالي في مناطق جغرافية كانت المؤسسات المالية التقليدية قد صرفت النظر عنها سابقا.

الاقتراحات:

- من أجل جلب المزيد من رؤوس الأموال المساهمة في شركات التكنولوجيا المالية، يمكن العمل على:
- التخفيف من الشروط التي تعرقل في عملية إنشاء الشركات الناشئة، خاصة في الدول النامية.
- رفع القيود الحكومية التي تحول دون إنشاء الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية.
- إعطاء حرية أكبر للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية وفتح المجال أمامها لاختيار المنتجات الأنسب حسب تخصصها.
- تشييد حاضنات لشركات التكنولوجيا المالية.
- دعم وتشجيع هاته الشركات من خلال السماح باعتماد مسرعات التكنولوجيا المالية.
- التخفيف من الأعباء الضريبية التي تقوض تحقيق أرباح معتبرة.

الإحالات والمراجع :

- [1] Ali, H., Abdullah, R., & Zaini, M. (2019, 07 08). Fintech and Its Potential Impact on Islamic Banking and Finance Industry: A Case Study of Brunei Darussalam and Malaysia. *IJIEF: International Journal of Islamic Economics and Finance*, pp. 75-76.
- [2] McKinsey and Co. (2015). Cutting Through the FinTech Noise: Markers of Success, Imperatives For Banks. *Global Banking Practice*, p. 05.
- [3] Abad-Segura, E., González-Zamar, M.-D., & others. (2020, 06 10). Financial Technology: Review of Trends, Approaches and Management. *MDPI mathematics*, p. 4.
- [4] ABN-AMRO VENTURES , & Delaroom.co. (2022). *Fintech Q2 2022*. ABN-AMRO VENTURES Delaroom.co.
- [5] CB Insights. (2022, 8 15). www.cbinsights.com. Récupéré sur www.cbinsights.com.
- [6] CBinsights. (2022). *STATE OF FINTECH Global | Q3 2022 Global data and analysis on dealmaking, funding, and exits by private market fintech companies*. CB INSIGHTS.

- [7] FSB .(2019 ,02 14) .<https://www.fsb.org/2019/02/fintech-and-market-structure-in-financial-services-market-developments-and-potential-financial-stability-implications/> .FSB (المحرر) ، من تاريخ الاسترداد 01 2021 ، 27 ، من <https://www.fsb.org/2019/02/fintech-and-market-structure-in-financial-services-market-developments-and-potential-financial-stability-implications/> .
- [8] https://www.bis.org/search/index.htm?globalset_q=d%C3%A9finition+of+fintech. (2022, 08 02). Consulté le 08 02, 2022, sur <https://www.bis.org/bcbs/>.
- [9] <https://www.statista.com/statistics>. (2022, 08 17). <https://www.statista.com/statistics>. Récupéré sur <https://www.statista.com/statistics>.
- [10] Knewton, H., & Rosenbaum, Z. (2020, 06 16). Toward Understanding FinTech and its Industry. p. 6.
- [11] KPMG. (September 2022). *Pulse of Fintech H1'22*. KPMG.
- [12] Low, C., & Wong, M. (2020). The Effect of FinTech on the Financial Institution in Six ASEAN Countries: Fama-French Five-Factor Asset. *Advances in Economics, Business and Management Research*, p. 225.
- [13] W.Arner, D., Barberis, J., & P. Buckley, R. (2017). FinTech, RegTech, and the Reconceptualization of Financial Regulation. *Northwestern Journal of International Law & Business*.